

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة واقتصاد المؤسسة

مؤشرات الأزمات المصرفية وطرق إدارتها  
(دراسة حالة بنك التنمية المحلية الجزائري)

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

إشراف الأستاذ:

د. ولد محمد عيسى محمد محمود

إعداد الطالبة:

دويدي فاطمة

لجنة المناقشة:

رئيساً

أ.

مقرراً

د. ولد محمد عيسى محمد محمود

مناقشاً

أ.

السنة الجامعية: 2015 - 2016

## فهرس المحتويات

أ- د	المقدمة
32-01	الفصل الأول: مؤشرات الأزمات المصرفية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية
03	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
04	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية
07	المطلب الثالث: وظيفة إدارة المخاطر المصرفية
	المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية
	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية
	المطلب الثاني: تصنيف الأزمات المالية
	المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية
	المبحث الثالث: الأزمات المصرفية ومؤشراتها
	المطلب الأول: تعريف وأسباب الأزمة المصرفية
	المطلب الثاني: مؤشرات و نتائج الأزمات المصرفية
	المبحث الرابع: أزمات مصرفية دولية
	المطلب الأول: التجربة اليابانية
	المطلب الثاني: التجربة اليابانية
	المطلب الثالث: الأزمات المصرفية التي عرفتها الجزائر
	المطلب الرابع: آليات الحد من الأزمات المصرفية
	خلاصة

32-01	الفصل الثاني : طرق إدارة الأزمات المصرفية في بنك التنمية المحلية
	تمهيد
	المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري
	المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال
	المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات
	المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي
	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري
	المبحث الثاني: آليات مواجهة الأزمات المصرفية في بنك التنمية المحلية
	المطلب الأول: تعريف ووظائف بنك التنمية المحلية
	المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه بنك التنمية المحلية
	المطلب الثالث: سياسة و كيفية إدارة المخاطر والأزمات لدى بنك التنمية المحلية
	المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية على البنوك الجزائرية
	خلاصة
	الخاتمة
	قائمة المراجع

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
	مخطط النظام المصرفي الجزائري	1/2
	مخطط بنك التنمية المحلية	2/2

إن الأزمات المصرفية أثارت اهتمام المسؤولين و المصرفيين و ذلك على مستوى النظام المصرفي الدولي ، حيث أتضح أن أهم أسباب الأزمات المالية المصرفية يتمثل في تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف ، بالإضافة إلى تزايد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة نتيجة للعولمة، فزيادة انفتاح الأسواق المالية و المصرفية على المستوى العالمي و التوسع في استخدامها و تنوع المخاطر المصرفية . إن البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه المخاطر نتيجة المعاملات المصرفية مع العملاء ، والتي يمكن قياسها بمؤشرات تسمح للمصرف بتحديدتها بدقة و التنبؤ بها مستقبلا مما يساعدها في التحكم أو التقليل منها .

لذلك ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة المخاطر المصرفية ، حيث بدأت البنوك بوضع برامج و سياسات وإنشاء إدارات خاصة لإدارة المخاطر تساهم في الحد من المخاطر التي تواجهها ، حيث يمكن القول أن التنبؤ بالمخاطر المصرفية و تقييمها و إدارتها هي من العوامل الرئيسة التي تساهم في تحقيق أهداف المصارف.

### إشكالية الدراسة:

و بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي: ما هي مؤشرات الأزمات المصرفية و كيف تتم معالجتها؟

وهذه الإشكالية تدفعنا لطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أنواع المخاطر المصرفية ؟
- ما هي مؤشرات الأزمات المصرفية ؟
- ما هي آليات بنك التنمية المحلية الجزائري في معالجة الأزمات المصرفية ؟

### فرضيات الدراسة :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

- إن طبيعة و نشاط البنوك يجعلها عرضة لمختلف الأزمات المالية.
- إن سياسة تجنب الأزمات في البنوك تستلزم وجود سياسات فعالة.

- خروج البنوك من الأزمة تساعد على تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ككل.

### أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في دراسة مؤشرات الازمات المصرفية وطرق ادارتها، فالخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة الأزمات المالية قد يؤدي الى افلاسه ، فالبنك بعد منحه للقرض يجب أن يتأكد من مدى فعالية السياسة التي يضعها و مدى تنفيذ الشروط الموضوعية ، من أجل التقليل من المخاطر و الأزمات المصرفية .

### منهج الدراسة :

حاولنا أن نسلك في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

### صعوبات البحث :

الصعوبات التي واجهتها أثناء القيام بهذا البحث تمثلت في :

- قلة المراجع التي تعالج الموضوع.
- قلة الدراسات السابقة.
- صعوبة الحصول على المعلومات.

### تقسيمات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

- **الفصل الأول :** تعرضنا فيه إلى مؤشرات الأزمات المصرفية، حيث قدمنا أولاً الإطار المفاهيمي للأزمة المالية، ثم تطرقنا الى المخاطر المصرفية وأنواعها ووظيفة إدارة المخاطر المصرفية

، كما تناولنا بعض التجارب الدولية في أزمات المصارف و الديون المصرفية المتعثرة ، بالإضافة إلى الأزمات المصرفية التي عرفتھا الجزائر من خلال تقديم أسبابھا وانعكاساتها.

- **الفصل الثاني :** وقمنا في هذا الفصل بدراسة حالة تطبيقية على بنك التنمية المحلية في الجزائر، حيث استعرضنا أولاً واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات التي تمت في هذا المجال و التحديات التي يواجهها النظام المصرفي، لنقدم أخيراً مختلف الآليات التي يعتمدها بنك التنمية المحلية لمواجهة الأزمات المصرفية .

تمهيد:

أدت سياسات التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، ونظرا لان التحرير يعني إلغاء القيود أدى بالبنوك إلى التوسع في نشاطها الاقراضي دون الاحتياط لذلك، وفي ظل سياسة الإشراف والرقابة غير حازمة أدى إلى دخول هذه البنوك في متاهة التعثر المصرفي، ومع تفاقم هذه الظاهرة أدى إلى تعرض الكثير من الدول إلى أزمات مصرفية ومالية .

وهذا ما بينته التجارب المذكورة، أن من الأسباب الرئيسية للازمات المصرفية راجع إلى تراكم الديون المتعثرة، وهو ما يرجع بدوره في جانب منه عدم التزام البنوك بالتقواعد تنظيمية حذرة بل وقيامها ببعض الممارسات غير السليمة، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة و الإشراف.

ولتجنب أو التخفيف من آثار ذلك لابد من العمل على استقرار النظام المالي والمصرفي من خلال تطبيق برامج الإنذار المبكر وتدعيم سياسة الرقابة والإشراف الكفئ والحازم.

وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية .

المبحث الثاني : ماهية الأزمات المالية

المبحث الثالث : مؤشرات الأزمات المصرفية.

المبحث الرابع: أزمات مصرفية دولية

## المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية

إن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

## المطلب الأول : مفهوم المخاطر المصرفية

### الفرع الأول : تعريف الخطر

الخطر هو ذلك الحدث الاحتمالي الذي يؤدي وقوعه إلى تعرض الأشخاص أو الممتلكات إلى خسائر، وقد عرفه الآخرون على أنه " الخسائر المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادثاً معين ."

فالمخاطر التي يتعامل معها البنك في مستقبله يتمثل في التغيير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأصول الخاصة أو الأموال الخاصة ، وهي لصيغة بكل قرار مالي تكون النفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليس متوقعة بشكل متأكد منه ، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين احتمالات محددة مسبقا .

ويجب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد ، فالخطر يعني الحالات العشوائية و التي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة ، أما حالة عدم التأكد فتعني الحالات الممكنة التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات ، وبالتالي معالجتها يتم تحديد احتمالاتها، ولذا يتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد من الخطر ، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله بلوناس و حاج موسى نسيم، دور معايير كفاية رؤوس الاموال في إدارة المخاطر المصرفية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات ، 2008 ، ص 3.

## الفرع الثاني: تعريف الخطر المصرفي

يتمثل في تلك المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض، و احتمال تحقيق الخسارة تبعا لذلك، وكل اقتراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية ، لأن الائتمان يتضمن في كل الأحوال تأجيل الدفع و الوعد به في المستقبل.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : أنواع المخاطر المصرفية

هناك عدة مخاطر تواجهها المصارف ومنها ما يلي :

**1- المخاطر الائتمانية :** تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلف " القروض " والكشف عن الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء ، وتنجم المخاطر عادة عند ما يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد وفي وقت محدد في المستقبل ، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف اعتماد مستندي لإسترداد بضائع نيابة عن العميل في التوفير المالي الكافي لتغطية البضائع حين وصولها .

والمخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل ، فمثل هذا التراجع لا يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف او المركز الائتماني للمنشأة من خلال الفائدة الأعلى على إصدارات المنشآت ، أو تراجع قيمة أسهمها أو في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم ،والذي هو عبارة عن تقييم لجودة اصدارات الدين الخاصة بها .

وتعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ،ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية وجزئية ، و للمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة<sup>2</sup>.

**2 - مخاطر السيولة :** غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب

إيداعات جديدة من العملاء ،والسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات و المطلوبات .

<sup>1</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2006 ، ص 66

<sup>2</sup> - حماد طارق عبد العال ، إدارة المخاطر ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2007 ، ص 197

وكذلك هي زيادة الصعوبات التي تواجهها المصارف لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة أهمها مسحوبات العملاء من أصحاب الودائع ، أو عدم قدرته على تقديم القروض إلى العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة ، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على السداد الالتزامات المالية المتاحة عند استحقاقها وعدم قدرة الاستفادة من فرض متاحة للحصول على العائد، ويأتي النقص في السيولة لأسباب متعددة أهمها: زيادة حجم الموجودات المصرفية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبسرعة و بدون خسارة لعملية احتياج العملاء ، أو لسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الخارجية من المصرف ، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة على المصارف المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية<sup>1</sup>.

### 3- مخاطر أسعار الفائدة :

هي المخاطر الناجمة عن الفوارق المتباعدة الموجودة بين أسعار الفائدة التي يتحصل عليها المصرف نتيجة استخدام أمواله " إقراضها "، و التي يدفعها للحصول على موارد كإنخفاض معدلات الفائدة الموجهة للمقترضين وثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة ، وبصفة عامة يمكن القول انها تمثل مخاطر الربح و الخسارة<sup>2</sup> بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومختلفة.

وتعرف أيضاً بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة ،لأن الإيرادات تكون مستقرة اي شخص يقرض يكون معرض لمخاطر أسعار الفائدة ، اي تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة ، و المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة بتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة ،وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين ،أما الجانب الأخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضاً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة القاهرة ، 1999 ، ص 321.

<sup>2</sup> - السيد البدوي عبد الحافظ ، إدارة الاسواق المالية : نظرة معاصرة ،توزيع دار الفكر الغربي القاهرة ، ط1 ، 1999، ص 321

<sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 202

#### 4- مخاطر السوق :

تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات المفاجئة في أحوال السوق، وقد تتخذ الحكومات اجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل: الأرز، الشعير<sup>1</sup> أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي، وهي كذلك مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق .

#### 5- مخاطر الصرف الأجنبي :

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في اسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات و النفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات ، أو ربط قيم الموجودات و المطلوبات ذات العملات الاجنبية .

إن مخاطر الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي، ومخاطرة الصرف الأجنبي مكون في مخاطرة السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية الأخرى ، ويوجد أيضا مخاطرة عملة اضافية بالنسبة لكل المعاملات المصرفية و السوقية المنجزة بعملات أجنبية والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي في ادارة المخاطر وفقا لكل عملة فيها يتعلق بالمحفظة المصرفية .

6-مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات :مخاطر القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي المخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر كعجز المصرف عن السداد، ومطابقة أيضا للمخاطر الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك .

7-مخاطر التشغيل : هذه المخاطر تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في المصارف ،ولأن المصارف ليست كالمصانع التشغيلية ،فهي تركز في عمليات المباني غير الآمنة، وتتضمن هذه المخاطر أيضا الصرافين و القيود الخاطئة .

<sup>1</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

8- المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور بسهولة عند قبول مستندات من العملاء، والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.

### المطلب الثالث: وظيفة إدارة المخاطر المصرفية

تتركز مهام ادارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالمصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر و خاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم و في الوقت المناسب في صورة تقرير شامل دوري مختصر ومن المسؤوليات الاخرى الرئيسية لإدارة مخاطر التأكد من صحة البيانات و المعلومات و استمرار تدفقها للمساعدة في تقرير المخاطر<sup>1</sup>.

ان استحداث هذه الإدارة المركزية للمخاطر من شأنه أن يمكننا من التقليل من المخاطر وحسب مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية .

### 1- المسؤوليات و الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر :

- ضمان توفير الإطار العام لإدارة المخاطر من متطلبات القانونية .
- القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الائتمان في المصرف .
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان.
- مراقبة استخدام الحدود و الاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة و التوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول و الاستثمار .
- تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا و الإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.

<sup>1</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 67

- المراجعة المستمرة للعمليات و التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات<sup>1</sup>.

### 2- أهم اختصاصات ادارة المخاطر :

يمكن أن تكون اختصاصات إدارة المخاطر في اي مصرف كل أو بعض المهام التالية :

- إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للمصرف بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها فيما يتعلق بمجال الائتمان ، أو حدود للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر العائد و الصرف ، اعداد الضوابط و الحدود بمراقبة كافة الاعمال المصرفية .

- تتمثل الوظيفة الأساسية لإدارة المخاطر في متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات لجنة بازل الثانية.

بخصوص معايير كفاية الرأسمال ، وقياس مخاطر التشغيل ، وكافة التطورات و التوصيات التي تصدر عن لجنة بازل، وذلك بفرض تهيئة أوضاع المصرف و ضمان استمرار المصرف في السوق و المنافسة.

<sup>1</sup> - سمير الخطيب، قياس وإدارة مخاطر البنوك ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 2005 ، ص ص 18- 19

## المبحث الثاني : ماهية الأزمات المالية

### المطلب الأول : مفهوم الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية على انها حالة اضطراب مالي يقضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات السيولة ، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأعضاء وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة المديونية أو أزمة عملات أو أزمات مصرفية و تنطوي الأزمات المصرفية صرف الودائع لطالبيها مما يقتضي تدخل السلطات لإجراء الإصلاحات .

كما تعتبر أيضا حالة تدهور مفاجئ في طلب المستمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي ، و الانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين و الشركات و بشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : تصنيف الأزمات المالية

لقد كان للأزمات المالية أثر كبير على اقتصاديات البلدان ، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية ، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج و العمالة<sup>2</sup>، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. ومن هنا يمكن تصنيف الأزمات الى عدة أنواع نذكر منها :

<sup>1</sup> - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانية التحكم ، دار الفكر الجماعي الإسكندرية ، 2012، ص 09

<sup>2</sup> - عبد الله الطاهر، موفق علي خليل ، النقود و المؤسسات المالية ، مركزية للنشر ، عمان ، 2006 ، ص 25

- أزمة النقد الأجنبي أو أزمة العملة :

فتحدث عند ما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما بتخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها و المضاربة هي عقد بين اثنين ، يدفع احدهما للأخر " مالا " يتاجر به مقابل جزء شائع معلوم في الربح و تحدث أزمة النقد الأجنبي كذلك عند رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة .

- الأزمة المصرفية :

تحدث عندما يقوم اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك وغير ذلك من الأسباب ، وعموما تميل الأزمات المصرفية إلى استمرار وقتنا أطول من أزمة النقد الأجنبي كما أن لها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي .

- أزمة الديون :

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ، ويحاولون تصفية القروض القائمة . و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد إلتزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل و إلى أزمة في السوق الأجنبي

- أزمة أسواق المال:

تحدث الأزمات في الأسواق المالية عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة لشدة المضاربة ، و يكون الهدف من الشراء هو الربح الناتج عن ارتفاع، و ليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية قيمته أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية وإصلاحات النظام المالي العالمي ،الدار الجامعية الإسكندرية ، 2006 ،ص 44

### المطلب الثالث : أسباب الأزمة المالية

هناك عدة أسباب لحدوث الأزمات المالية أهمها :

- نقص السيولة لدى المصارف ، ضعف ملاءتها و احتياجاتها لتمويل خارجي .
- فقدان الثقة بين المؤسسات المالية و تراجع أسواق رأس المال و البورصات
- انخفاض الاستثمارات و زيادة معدل البطالة .
- ارتفاع أسعار الذهب و الحديد و الإسمنت بشكل غير طبيعي
- تأثير الجانب العيني على الاقتصاد و تراجع مؤشرات المستهلكين
- الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم .
- تذبذب في أسعار العملات و الفوائد و تضخم الأرباح لدى المصارف نتيجة تقييم المحافظ .
- أثر العدوى أي انتقال الأزمات المالية .
- إهمال المصاريف و المؤسسات المالية الحكومية الرشيدة للسيولة و مخاطر الائتمان و كفاية رأس المال ، ما أدى تعقد النشاط المالي و الاقتصادي إلى بروز الشركات المالية و الاقتصادية الكبرى و التي تلعب دور الوسيط بين المستثمر و السوق .
- الإشاعات و المعلومات الملوثة و الغير الحقيقية .
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار .
- و من هنا تظهر حقيقة هذه الأزمة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسعات الكبرى في الأصول المالية ، كما يحدث في الاقتصاد العيني ، إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العجز الكثير من الفقير ضيق عند سداد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات الذي و محل تلك الديون .

- عدم الملائمة بين حجم الأصول و حجم الالتزامات للمؤسسات المالية ، حيث لا تناسب المخاطر التي تحملها تلك المؤسسات مع أصولها ، خاصة مع ارتفاع الوضع النسبي لحجم الأصول طويلة الأصل بميزانية تلك المؤسسة ، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر و الإفلاس<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: الأزمات المصرفية ومؤشراتها

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الاقتصادية و أكثرها تأثير الأزمة المصرفية التي ضربت جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997-1999 ، وبما أن الاسواق المالية و المصرفية مترابطة خاصة في ظل العولمة ، فإن هذه الأزمات سرعان ما ينتقل تأثيرها في منطقة اقتصادية أخرى بسرعة كبيرة ، لذلك أصبح من الضروري أن يتم إيجاد وتطوير مجموعة من وسائل الإنذار المبكرة للكشف عن هذه الازمات قبل وقوعها ومحاولة الحد من أثارها السلبية قدر الإمكان إذا وقعت .

### المطلب الاول : تعريف وأسباب الأزمة المصرفية

#### الفرع الأول : تعريف الأزمة المصرفية

تعرف الأزمة المصرفية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وحجم الإصدار ، أسعار الاسهم و السندات وكذلك الودائع المصرفية ومعدل الصرف ، وتعرف الأزمة المصرفية بأنها حالة التي تصبح فيها المصارف في حالة إعسار مالي ، حيث يتطلب الأمر تدخل من البنك المركزي ليضع الأموال الإضافية لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي ، ويعرف البعض الازمة المصرفية بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في المصارف تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته<sup>2</sup>.

والأزمات المصرفية هي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من المصارف التجارية ، وينبع دين من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية ، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا

<sup>1</sup> - محمد عبد الوهاب العزاوي ، عبد السلام محمد خميس، الأزمة المالية ، أثر للنشر و التوزيع ، الأردن ، طبعة 2010 ، ص ص 23 - 24

<sup>2</sup> - عبد النبي اسماعيل الطوفي ، التنبؤ المكرر للأزمات المالية باستعمال المؤشرات المالية ، جامعة اسبوط ، مصر ، ص 24

إلى انخفاض محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة " الغير العاملة " ومنها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية<sup>1</sup>.

والأزمة المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي و المالي و الهيكلي و الباعث للكثير من الأزمات، وهو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأسمال الخارجي.

وتحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من احدى المصارف ، أو إخفاق المصارف إلى قيامها بايقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى ارغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للمصارف ، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي .

و قد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأسمال و التحويل ، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات و تحدث بالتزادف مع أزمة العملة .

### الفرع الثاني : أسباب الأزمات المصرفية

ركزت معظم الدراسات التحريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل:

**أولاً- العوامل الاقتصادية الكلية :** يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ، و من هذه المسببات :

**1- الإختلالات الهيكلية الكلية :** و هي الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابة في بنية الاقتصاد الوطني و ما يترتب عن هذه الإختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثل :قطاع السياحة ، إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - هيكل عممي ، الأزمات المالية ومفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ في البلدان المختارة، مجلة جامعة دمشق، العدد 1 ، المجلد 19 ، 2003

**2- التدفقات الرأسمالية و السياسة النقدية المتبعة :** تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا في المرحلة المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض و تقلل من حواجز الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية و تغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر على ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى ، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد ، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية ، و من أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريبا ، ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات و حركة الأموال التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية و ليست للاستثمار في الأصول الحقيقية<sup>1</sup>.

**3- سياسة الإقراض :** قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب منها :

- أ- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة و لأرباح .
- ب- تدخل الحكومة المتزايد و الضوابط الغير المحكمة على الإقراض ، حيث تثير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا ، إلا أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي ، و فرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات ، كما أن الضوابط الغير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة ( إقراض بعض أعضاء مجالس الإدارة، إقراض بعض المسؤولين التنفيذيين في البلد أو عائلاتهم ) لعبت دورا كبيرا في توسيع حجم الإقراض المصرفي .

**4- سياسات سعر الصرف :** تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي ، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب أن تغيير سعر الصرف يؤدي

<sup>1</sup> - جاسم المناعي، الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة التشخيص ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ، 1998 ، ص ص 11 - 17

إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي ، أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية ، حيث يزيد من نسبة عجز ميزان المدفوعات، الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي و يرفع من أسعار الفائدة المحلية ، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي.

**5- الإصلاحات الاقتصادية و التحرر المالي :** إن الإصلاحات الاقتصادية الغير المناسبة و المبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببا للأزمة ، فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل، كما أن انخفاض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية. في بداية التسعينات من القرن الماضي، كان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور الاحتياطي و ارتفاع معدل الائتمان ليصل إلى 40 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة ب 10 % خلال الثمانيات من نفس القرن<sup>1</sup> .

**ثانيا : العوامل الاقتصادية الجزئية :** تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورا هاما في نشوء الأزمات المصرفية و يمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

1- ارتفاع نسبة القروض، حقوق الملكية، مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي، خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية.

2- وجود علاقة قوية بين المصارف و الشركات ،حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه ليستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية، و قد أشارت الكثير من الدراسات أن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات ،مما نجم عنه الإفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة ، و الفساد و نقص المعلومات.

<sup>1</sup> - عبد الله القويز ، الأزمة المالية في دول جنوب آسيا و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد 4 كانون " ديسمبر " ، 1998 ، ص ص 13-14

3- إن الكثير من المسببات للأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانية المصارف ، و إنما جاءت من جانب الأصول ، بسبب تدهور قيمة هذه الأصول ، حيث إن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف ، أو تراجع أسعار الأسهم و العقارات، قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

4- عدم توافق تواريخ الاستحقاق، حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مؤشرات و نتائج الأزمات المصرفية

#### الفرع الأول : مؤشرات الأزمات المصرفية

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل الأزمات المصرفية تدهمنا فجأة؟ أم هل هناك بعض الأعراض و المؤشرات التي نستطيع من خلالها التنبؤ باحتمال وقوع هذه الأزمات؟ للإجابة على هذا السؤال نستطيع القول إن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الاقتصادية، قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات منها :

1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطر، و من مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه ، و مهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه، فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، و لكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة 10.5% من إجمالي الفروض المصرفية، عند تجاوز هذه النسبة الحدود، فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي ، و بالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية .

2- غياب الشفافية و الإفصاح و نقص المعلومات : مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة ، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول " خاصة العقارات " بقصد

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، العولمة و إدارة الاقتصاديات الوطنية ، أبو ظبي ، نوفمبر 2000 ، ص ص 71 - 72

الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء ، و في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية، أو تواجه نقصا في الطلب و ليس لديهم المرونة الكافية في السوق " قطاع العقارات " مثلا من جهة أخرى<sup>1</sup>.

**3- الإعسار المصرفي :** الذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي و يحدث عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس ، و تعتبر القروض المتعثرة و التدهور السريع في نسب رأسمال و انخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

**4-مرحلة الإفلاس المصرفي :** وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية :

- مخاطر السوق

- المخاطر الائتمانية

- مخاطر السيولة

- الخطر المعنوي<sup>2</sup>

**الفرع الثاني : نتائج الأزمة المصرفية**

تترتب على الأزمات المصرفية سلسلة من الانهيارات، ويمكن حصر نتائج الأزمات المصرفية فيما يلي :

- ضياع مدخرات المودعين.

- ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطا بين المدخرين و المستثمرين.

- توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة ، كما أن الكثير من

الشركات العاملة لن تجد تسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتهم التشغيلية ويرفع معدل

إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة .

<sup>1</sup> - الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، تطوير المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد

03 ، الفاتح سبتمبر 2000 ، ص 37

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 38

- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة، خصوصاً عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية .
- توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة، خصوصاً عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها .

### المبحث الرابع : أزمات مصرفية دولية

سوف نتناول هنا تجارب بعض الدول المتقدمة ، والتي تعرضت لأزمات مصرفية ومالية ، كنتيجة لأزمة الديون المتعثرة ، و الإجراءات المتخذة في علاج تلك الأزمات و الدروس المستفادة من كل تجربة ، وذلك على النحو التالي :

#### المطلب الأول: التجربة اليابانية

تعرضت اليابان منذ نهاية عقد الثمانينات إلى مشكلة الديون المتعثرة و التي ألفت بظلالها على الاقتصاد الياباني ، ولم تنجح الحكومة اليابانية في علاج تلك الأزمة ومواجهة تداعياتها بشكل تام<sup>1</sup> خاصة في بداية الأزمة.

#### الفرع الأول: أسباب مشكلة تعثر الديون في اليابان

- الركود الذي لحق بالاقتصاد الياباني ، وترتب عليه توقف الجهات المقترضة عن سداد ديونها للبنك، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدى.
- توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة لأجل طويل، متأثرة بالازدهار الذي شهده سوق العقارات.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية ، النشر دار الجامعة، الإسكندرية ، 2010 ، ص 193

### الفرع الثاني: الجهود الحكومية في علاج الأزمة

رغم الجهود العديدة التي بذلتها الحكومة اليابانية لمواجهة تلك الأزمة ، إلا أن مردودها الإيجابي كان ضعيفا ولم تفلح في وضع حد لها ، بل تفاقم حجم الديون المعدومة ، وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- محدودية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للعلاج أدى إلى تفاقم تلك الأزمة " الديون غير المؤداة وذلك بدلالة حتى بلغت نحو 52 تريليون ين ياباني " ما يعادل نحو 500 مليار دولار أمريكي " ،ويرى المحللين أن الرقم الفعلي للديون المتعثرة يزيد من تلك المقدر من قبل الحكومة اليابانية .
- التوسع في منح قروض ، خاصة العقارية ، مقابل ضمانات غير حقيقية مع افتقارها لكفاءة الإدارة و التشغيل .
- انهيار الاسعار في الاسواق العقارات اليابانية .
- تعدد حالات الإفلاس للجهات المقترضة نتيجة لدخولها للدائرة الخبيثة للتعثر وتصفية جانب كبير منها .
- رفض المصرف المركزي الياباني للضغوط الحكومية بتحقيق سياسة النقدية ، من أجل منح المزيد من الأموال ، من خلال وسائل جديدة بخلاف شراء السندات الحكومية والتي تصدها الشركات ويجدر التنويه إلى تحمل المصارف اليابانية خسائر ضخمة نتيجة لإحداث سبتمبر 2001 في أمريكا وترتب عليها تراجع حاد النتائج أعمال تلك المصارف.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: نتائج الأزمة في اليابان

- كانت لأزمة الديون غير المؤداة باليابان نتائج على المستويين المحلي و الدولي أهمها ما يلي :
- إعلان وكالة لتقييم مخاطر الائتمان وتحقيق مرتبة الديون السياسية لليابان وكذلك خفض التقييم الخاص المتانة المالية للبنوك الكبرى .

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 195

- اهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي الياباني ، حيث أن بعض البنوك العالمية في تخفيض حجم الاستثمارات في السوق اليابانية للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها .
- تصاعد مخاوف الشركات اليابانية التي تمتلك حصصا ضخمة في أسهم المصارف اليابانية من تراجع أرباحها نتيجة لتراجع أسهم البنوك التي تعاني من مشكلات<sup>1</sup>.
- تدخل الجهات الرقابية من خلال نظام قومي للإشراف بما عمل على تفادي التركيز المصرفي لأنشطة معينة أو مناطق جغرافية أو عملاء ، و هي امور تؤثر سلبا على المخاطر العمل المصرفي .
- استخدام أساليب العلمية مع الشفافية الكاملة في تحديد الحجم الفعلي للديون المتعثرة و نوعيتها
- يعد الاندماج المصرفي وسيلة فعالة لتكوين كيانات قادرة على معالجة الديون المتعثرة بكفاءة و فعالية بخلاف القدرة على مواجهة الأزمات مستقبلا ، بما يقلل الإضافة إلى التعثر أو التأثير بالأزمات
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية و النقدية لتحديد الحجم المشكلة و أفضل سبيل للعلاج ، تحاشيا لتضارب الجهود ، والذي يعد كفيلا بتفاقم الأزمات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية " نفس المرجع السابق ص 198

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 199 - 200

المطلب الثاني: التجربة الأمريكية

الفرع الأول: أسباب أزمة الجهاز المصرفي الأمريكي

الإشراف في التمويل العقاري في بداية الثمانينات ، حيث قامت مؤسسات الادخار و الإقراض التي تقوم بهذا النوع من التمويل بمنح الفروض لآجال طويلة تصل إلى 30 عام بأسعار فائدة محددة مع تغير أسعار الفائدة تعرضت تلك المؤسسات الخسائر ، و ذلك في ظل ضعف الإشراف و الرقابة الفعالة على الأعمال

- تراجع أرباح المصارف الأمريكية و تحقيق جانب منها لخسائر و ذلك بسبب تكوين مخصصات للمقابلة ، وتفصيل الإجراءات الرقابية والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي و تطبيق معايير لجنة بازل

- قامت المؤسسات بإجراءات لمساعدة وحدات الجهاز المصرفي المتعثر

الفرع الثاني: الدروس المستفادة من التجربة الأمريكية

- توقيت التدخل الحكومي في علاج الأزمة قبل تفاقمها ، مع الاستعدادات لتحكمة تكلفة إعادة الهيكلة .

- تفعيل إجراءات الإشراف و الرقابة من قبل الجهات المعنية من نشأته تحاشي تعرض الوحدات المصرفية للالزمات و خاصة تلك التي يكون مرجعها للوحدات المصرفية ذاتها مثلا : الإفراط في منح الائتمان ، و مراعاة الضوابط المعمول بها في المجال المصرفي .

- إعادة هيكلة البنوك المندمجة بعد شرط ضروري لنجاح عمليات الاندماج في علاج التعثر المصرفي .

- تجنب ثبات أسعار الفائدة و خاصة المتحسبة على الإقراض طويل الأجل ، و ربطها على الأقل

بسعر الإقراض و الخصم ، و ذلك لتجنب البنوك للمشكلات التي قد تنجم عن تقلبات أسعار

الفائدة في ظل سياسة التحرير و عدم التثبيت

- التدعيم المستمر للمخصصات لمقابلة الديون الغير المنظمة<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : الأزمات المصرفية التي عرفتها الجزائر

إن التسارع الكبير في إصدار القوانين كانت له نتائج سلبية على الساحة الاقتصادية ، و ما فضيحة مصرف الخليفة إلا دليل على ذلك تم من بعدها المصرف المركز التجاري ، و هذه الفضيحة زعزعت الاقتصاد و السياسة النقدية و كشفت على ضعف آليات الرقابة و التحكم من طرف المصرف المركزي باعتباره المسؤول الصناعي الجزائري كسلطة نقدية فأعيد النظر في القوانين التجارية المفعولة في الميدان النقدي الخاص .

-فجاء المتعلق رقم 03/11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1414 الموافق ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 /04/ 1990 سارية المفعول و ألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر التي وردت في القانون رقم 1090

### الفرع الأول : أزمة مصرف الخليفة :

يسمح القانون 10/90 بإنشاء مصارف خاصة منها الخليفة حيث بدأت أعمالها في استرداد الأدوية في بداية التسعينات ثم إنشاء مصرف الخليفة في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه بنك يتوفر فيه المعايير الدولية ، و إن يملك 130 وكالة موزعة عبر التراب الوطني خاصة المناطق ذات الكثافة السكانية و النشاطات الاقتصادية فيها قدرت أموال المصرف حوالي 1.5 مليار دولار ، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار في مطلع سنة 2004 في حيث فاق عدد عملائه 1.5 مليون عميل<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد عبد الوهاب الغراوي ، عبد السلام محمد خميس ، الأزمات المالية ، مكتبة الجامعة الشارقة و إثراء النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، 2010، ص 81

<sup>2</sup> - بالقاسم العباس، الأزمات المصرفية و خصائصها و مؤشرات قياسها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الموقع الإلكتروني: [http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22\\_C32-3.pdf](http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32-3.pdf) تاريخ الاطلاع : 2016/04/15 .

-لقد شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتھا المنظومة المصرفية في الجزائر ، و ذلك بالنظر إلى حجمها و نتائجها حيث أثبتت التقدير سنة 2001 مخالفة البنك للقوانين المصرفية التي تخص رأسمال و استعماله و مخالفته لرقابة الصرف و حيث تم تقييد هذه الأخيرة في تقريرهم إرساله للوزارة المالية في شهر سبتمبر 2002 ، و على أثر هذا الأساس جاءت قرارات اللجنة المصرفية منذ 27/11/2002 بتعليق كل عمليات المصرف مع الخارج .

خضع المصرف الدولي الجزائري المسير لمدة تزيد عن نسبة مخالفات تنظيم الصرف التي تزامنت مع اختلاف الهيكل المالي .

- جعلت اللجنة المصرفية تقدر تعيين متصرف مؤقت لهذا البنك على الرغم من الدعوة الموجهة للمساهمين لتقدير الدعم المالي اللازم الذي بقي دون استجابة على أثر هذه الإثباتات الخاصة بالمخالفات العديدة لتنظيم الصرف و القواعد المحاسبية و المهنية في حالة الوقف عن دفع قرارات اللجنة المصرفية سحب اعتماد هذا المصرف ، فإذا إبعاد

قضية بنك الخليفة أدت إلى نتائج وخيمة في ضياع الأموال و حقوق المودعين و ضياع المال العام للمالية التي تنتج عنها حالة الدفع .<sup>1</sup>

**الفرع الثاني : أزمة المصرف التجاري و الصناعي الجزائري : إن تدهور الوضعية و مخالفة تنظيم**

الصرف و بروز المشكلة فيها يخص المصرف التجاري ، و أيضا bcia و الصناعي الجزائري ، التدهورات الخطيرة التي هي الكمبيالات المطهرة و بنك المخالفات التي تم إثباتها خلال عمليات الرقابة ، كل هذه الأسباب أدت باللجنة المصرفية إلى أوت 2003 . avabsse تقرير سحب و أدت إلى اختلاس ما يقارب 60 مليون دولار و نظرا لغموض العلاقة بين الهيئات المشرفة على القطاع المصرفي لا سيما بنك الجزائر للجنة النقد و القرض ، حيث لم تؤدي هذه الهيئات دورها في الرقابة و ضبط العمليات المصرفية و تنظيم السوق المالي ، حيث يفترض أن إنشاء المصارف طابعا تنافسيا ، خاصة و أن المصارف العمومية كشفت عن محدوديتها لكن غياب الاحتراف و عدم رغبة

<sup>1</sup> - بالقاسم العباس، " الأزمات المصرفية و خصائصها و مؤشرات قياسها ، نفس المرجع السابق ، ص 11

المصارف الخاصة في العمل ضمن نطاق المخاطر و التسابق بين المصارف لاكتساب الأموال و العملاء و زيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائمة و كذلك الصرف الأجنبي ، ذلك أدى إلى حدوث أزمات و القيام بإصلاحات<sup>1</sup> في سنة 2004 و 2006.

### المطلب الرابع: آليات الحد من الأزمات المصرفية

هناك مجموعة من السياسات لتجنب الأزمات المصرفية و تتمثل فيما يلي :

- 1- خفض الاضطرابات و المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي و بالتنوع و الشراء تأمين ضد المخاطر و الاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة التقلبات ، و استخدام سياسات مالية و نقدية متأنية و أكثر التزاما بأهدافها المناسبة للتعامل مع المشاكل
- 2- خفض حالات عدم التلاؤم و المطابقة في السيولة بفرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترة العادية و يمكن خفضه في حالات احتياج المصارف للسيولة وقت الأزمات و الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي
- 3- إتباع معايير الدولية كمييار لجنة بازل لكفاية رأسمال و تطور و تعديل الأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية للقطاع المصرفي
- 4- تقليص دور الدولة من خلال برنامج مخصصة القطاع المصرفي
- 5- زيادة الشفافية و الإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من حملة أصول المصرف و القطاع المصرفي المالي .
- 6- تحسين نظام الحوافز ملاك المصارف و إدارتها العليا لتعزيز أنشطة المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول و أعمال المصرف

<sup>1</sup> - الأزمات المصرفية ، الموقع الإلكتروني:

- 7- إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية<sup>1</sup>
- 8- منح المجال للمصارف جديدة أو أجنبية و الحد من انتشار احتكار القلة .
- 9- رفع الحد الأقصى لرأس مال المدفوع المصرح به .
- 10- رفع الرقابة الوقائية و تنبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة و الأمن للأصول المصرفية لزيادة على التنبؤ للكوارث و الأزمات المصرفية قبل حدوثها ، الحد من آثارها السلبية و الوقائية منها ، و منع انتقالها إلى مصارف أخرى تتضمن هذه الطرق الآتي :
- الكفاية الرأسمالية : تطبيق النسب التي تتفق مع اتفاقية لجنة بازل
- نسبة السيولة : تطبيق نسبة السيولة الإجبارية
- التخفيض على القروض الرديئة : و ذلك بتطبيق القروض حسب جودتها و فرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.
- سياسة توزيع الأرباح : تدخل السلطات النقدية في هذه العملة بما يتضمن سلامة أصول المصرف و أعماله في نفس الوقت بخفض حقوق المساهمين .
- زيادة الشفافية و الإفصاح عن كافة المعلومات .
- منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني و وضع حد أعلى لمقدار القروض و التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصرف المقترض واحد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد الوهاب الغزاوي و عبد السلام محمد خميس ، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص 81

<sup>2</sup> محمد عبد الوهاب الغزاوي ، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره مباشرة ، ص 82

### المطلب الثالث : آليات علاج الأزمات المصرفية

- 1- إعادة بناء السيولة : تختل هذه المسألة الأولية بعد تحديد متطلبات ذلك فور حدوث الأزمة .
- 2- تعزيز إدارة المخاطر : تحسين إدارة المخاطر ، و الاستفادة من الأخطاء و تصدي معالجتها بعد تحديدها .
- 3- الأصول المسمومة : معالجة أمور المصارف لدى الدول و الخسائر المترتبة عليها .
- 4- نسبة التسهيلات و القروض إلى ودائع : مراعاة النسبة المعقولة بين التسهيلات و القروض الممنوحة من ناحية و قيمة الودائع من ناحية ثانية ، لقد زادت نسبة التسهيلات و القروض في دول الإمارات المتحدة عن قيمة الودائع بما قيمتها حوالي 70 مليون درهم و غطت هذه الفجوة من خلال الأسواق المالية الدولية و التي بدورها بدأت تعاني من نقص في السيولة و انعكس على البنوك المقترضة من هذه الأسواق ، و لجأت الحكومات الغربية في اشتراط توجيه السيولة المدعومة من قبلها للبنوك إلى الأسواق المحلية ، استدعى ذلك السعي إلى تعزيز رؤوس أموال المصارف<sup>1</sup>
- 5- الدور التحفيزي للحكومات و البنوك المركزية : تلعب تدخلات و البنوك المركزية دورا هاما في معالجة الأزمة من خلال الاستثمار في العقارات و البنية التحتية و معالجة التباطؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية و الإنفاق المتعلق بالمستهلكين ، مما يساهم تحريك نشاط القطاع الخاص ، يضاف إلى ذلك تأمين تسهيلات من البنوك المركزية لدعم السيولة لدى المصارف ، كما قدمت الحكومة من خلال وزارة المالية 70 مليون درهم كدعم للبنوك و ضمان الودائع الذي ساهم في تخفيض المخاطر و بث الثقة لدى المتعاملين مع البنوك تجاه ودائعهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية ، إتحاد المصارف العربية ، 2010 ، ص 529

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 530 .

## خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن معظم المشاكل و الصعوبات التي تتخبط فيها المصارف ترجع إلى ضعف أنظمة الرقابة ، حيث ينبغي وجود مراقبة داخلية صارمة و فعالة تتضمن التحكم في كل العمليات المصرفية مع تحديد مستمر للأزمات التي يتحملها .

الأزمات بكل أنواعها لا يمكن الحد منها كلياً ، لذلك يعتبر تقديرها عنصراً أساسياً باستعمال طرق التنبؤ بالأزمات المصرفية يسمح للمصرف بالتقليل منها ، و هذا من خلال التسيير الإستراتيجي و العلاجي للأزمات

و لذلك على المصارف الاعتماد على نماذج حديثة في تقريرها للمخاطر و الأزمات، بدلا من الطرق الكلاسيكية من اجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى .

### تمهيد

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة في تلك المؤسسات التي تتعامل و تمنح الائتمان ، و يشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية ، والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية.

وعرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت عن ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك التنمية المحلية، والذي يعد واحد من ابرز البنوك الجزائرية .

وفي هذا الاطار سنتناول هذا الفصل من خلال الباحثين التالية :

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني : آليات مواجهة الأزمات المصرفية في بنك التنمية المحلية

## المبحث الأول : النظام المصرفي الجزائري

لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية و تزايدت أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات ،ولهذا عرفت العديد من البلدان عدة تحولات هيكلية و تنظيمية على مستوى جهازها المصرفي .

### المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابعة للأجنبي لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات تنمية الاقتصاد الجزائري ،ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى الجهود لبعث التنمية في جميع المجالات و خاصة النشاط المصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية و التي لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

و لقد تميز النظام المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة هامة من المصارف التجارية و منشآت لإعادة الخضم ، حيث كانت هذه المؤسسات المالية تخدم المصلحة العامة للمعمرين فقط ، وكانت معظم البنوك التي تنشط بالجزائر ما هي إلا الامتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات ، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة.

كان يرتكز نشاط النظام المصرفي قبل الاستقلال في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، بحيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية ووكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان بالإضافة إلى البنوك الشعبية، وكان يضم المؤسسات المصرفية التالية:

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي ،كنوش عاشور ، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر ،الواقع و الأفاق ، 2010، ص 08

- 1- **بنك الجزائر** : و كان بنك الجزائر يقوم بنشاط يتمثل في بنك الإصدار، كما كان البنك ملتزم بتغطية ذهبية لا تقل عن الثلث للنقود الورقية التي يصدرها و أيضا الودائع عند الطلب و هذا ما يفيد حرثته في الإصدار.
- 2- **البنوك التجارية** : بلغت البنوك التجارية قبل الاستقلال حوالي 13 مصفا ، و مجموع فروع هذه البنوك التجارية بلغت 409 فرعا ، منها 149 فرعا في منطقة الجزائر ، 154 في وهران ، 83 في منطقة قسنطينة ، و 23 فرعا في الصحراء وكان التمرکز الكبير في الجزائر بلغ 92 فرعا ، تمثل وكالات للبنوك الفرنسية مثل الشركة العامة ، البنك الوطني للتجارة و الصناعة ، شركة مرسيليا، إضافة إلى بنوك أخرى ضعيفة النشاط .
- 3- **البنوك الشعبية** : تختص هذه البنوك في التجارة الصغيرة ، وقد شهدت نفس التطور الذي عاشته في فرنسا ، وهي تتكون من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية و الصندوق المركزي و بنوك جهوية<sup>1</sup>، كما أقيمت هذه البنوك سنة 1921 فبلغ عدد فروع البنوك الشعبية 22 فرعا سنة 1961.
- 4- **صندوق التجهيز و تنمية الجزائر** : تأسس هذا الصندوق سنة 1959 و يختص بتعبئة الموارد المالية ، وخصوصا العمومية لتخصيصها لتمويل برامج التنمية ، و أنهى نشاط هذا الصندوق بعد الاستقلال.
- 5- **قروض القطاع الفلاحي** : يوجد نوعين من التمويل في القطاع الفلاحي :
  - أ- صندوق القرض الفلاحي التعاوني ، حيث يمنح قروض فلاحية قصيرة الأجل .
  - ب- الشركات الفلاحية للادخار و تتميز بالطابع التعاوني، وتمنح القروض قصيرة و متوسطة الأجل.
- 6- **بنوك الأعمال** : اشهرها البنك الصناعي الجزائري ، الذي كان يضم ثلاث فروع له في الجزائر.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، كنوش عاشور ، مرجع سبق ذكره ،ص 9

7- بنوك التنمية : تأسست سنة 1959 ، و تشمل صندوق التجهيز ، وتأسس لتمويل المنشآت الصناعية.

8- المنشآت العامة و بنيتها العامة : تساهم بشكل فعال في التمويل و التنقيب عن البترول في الصحراء ، و تم توقيف تمويلها سنة 1962 ، وبلغت مجموعها خمسة مصارف أشهرها القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية ، الذي كان دوره يتمثل في تقديم القروض طويلة الأجل<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات

أثرت التحولات الهيكلية و التنظيمية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد أكثر مرونة و استقلالية، في المنظومة البنكية فشهدت جملة من الإصلاحات تمثلت في الآتي:

#### الفرع الأول : الإصلاح المالي لسنة 1981 للجهاز المصرفي

مع بداية الثمانينات و نظرا للمشاكل و للصعوبات التي عرفها القطاع الاقتصادي بشكل عام و فشله في تحقيق الأهداف المسطرة، كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم الاقتصادي وطبيعة شكل الاستثمارات، كما كان هناك تناقض بين مبادئ النهج الاقتصادي القائم على أساس اشتراكي و أسس البنوك الأجنبية القائمة على أساس ليبرالي، و من هنا يتضح لنا فعالية البنوك في هذه الفترة مما دفع السلطات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الإستعمالية للتخلص من الأزمة المالية و إيجاد طرق جديدة لتمويل و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، كما حمل الإصلاح المالي لسنة 1981 نظرة جديدة لطرق تمويل الاستثمارات والاعتماد على قروض بنكية متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، كنوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 10

<sup>2</sup> - أنس البكري ، وليد صافي ، الأسواق المالية و الدولية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، 2009 ، ص 75 .

إلا أن ما جاء به الإصلاح المالي لسنة 1981 هو ضرورة لتوطين المؤسسات على عملياتها المالية مع بنك واحد، وذلك من أجل مراقبة التدفقات المالية، و الذي يسمح بتنظيم محكم للجهاز المصرفي، كما يتعلق الأمر هنا بدور البنك المركزي الذي تقلص وأصبح ينحصر فقط على عمليات السوق النقدية و تمويل برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة، و من أجل التنظيم المصرفي، اعتمد على هيئتين<sup>1</sup> إستثماريتين تتمثل في:

### 1- مجلس القرض: ظهر مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في

1971/06/30، ووضع تحت وصاية وزارة المالية، وكان ينحصر دوره في النقاط التالية:

- تقديم التوصيات و الملاحظات المتعلقة بالنقود و القرض .
- يقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بالنقود و القرض .
- يبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة و حجم كلفة القرض .
- يبحث في الوسائل الكفيلة لإنماء موارد البلاد، و يقدم اقتراحات و جميع تدابير الكفيلة لإنماء أدوات الوفاء غير الأوراق المصرفية و النقود.
- تخفيض حجم مبالغ النقود الموجودة في صناديق الأعوان الاقتصاديين .
- تقديم تقارير دورية لوزير المالية عن وضع النقود و القرض .

### 2- اللجنة التقنية للمؤسسات : توضع تحت وصاية سلطة وزير المالية و تقوم بالوظائف

التالية:

- تسهيل النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية.
- تعجيل تنفيذ مخططات التنمية والإنتاج .

<sup>1</sup> - أنظر الأمر رقم 71-47 المؤرخ في تاريخ 1971/06/30 المتعلق بإنشاء مجلس القرض.

- تحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات ومالياتها .
- توجيه الموارد المتواجدة تبعاً لتوازن نظام المؤسسات التابعة لها .
- البحث عن الوسائل اللازمة لتسيير المؤسسات المالية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الإصلاح البنكي لعام 1986

بموجب قانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق<sup>1</sup> بنظام البنوك و القرض ، تم إدخال إصلاح جذري و عميق على المنظومة المصرفية ، و قد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي ، و أهم ما جاء به القانون تمحور في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- 1- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك ، و أصبح يقوم بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، و حتى و لو كانت هذه الوظائف تبدو كثيرة و متنوعة.
- 2- وضع نظام بنكي على مستويين مختلفين ، وبذلك تم الفصل بين البنك المركزي ، كملجأ أخير للإقراض، و بين نشاطات البنوك التجارية .
- 3- حجم الإعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها .
- 4- استئانة الدولة و كفاءات تمويلها .
- 5- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- 6- تقليص دور الخزينة في تمويل و إلغاء نظام مركزية الموارد .
- 7- إنشاء هيئات رقابية على النظام المصرفي و هيئات استشارية أخرى .

<sup>1</sup> - أنظر رقم 86-12 المؤرخ في 19-أوت 1986

<sup>2</sup> - طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجزائر ، الجزائر ، 2003، ص 179.

8- تنظيم و تطوير السوق النقدية و المالية كميكانيزم تخصيص الموارد المالية و ربطها بالمخطط الوطني للقرض\* .

9- حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها و طبيعتها و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض ، و التي كانت 176,9 مليار دينار جزائري في 1986 ثم إرتفعت سنة 1989 إلى 209,3 مليار دينار جزائري<sup>1</sup> .

و تبلور هذا الإصلاح الجديد بصدور قانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض، حيث صدر هذا القانون لتحديد و تحديد كيفية سير الجهاز المصرفي و هذا من خلال المخطط الوطني للقرض كما أن المخطط الوطني للقرض مر بثلاث مراحل هي:

- جمع المعلومات على أساس المعطيات الموجودة لدى المؤسسات الاقتصادية، و عليه تقوم مؤسسات القرض بتقدير الموارد و النفقات التي تقدم للبنك لدراستها ، ثم تقديمها للوزارة المعنية .

- إعداد المخطط الوطني للقرض وفقا للمعلومات المتحصل عليها من طرف المجلس الوطني للقرض .

- تنفيذ المخطط الوطني للقرض مع مراقبة المجلس الوطني للقرض لكيفية تحقيقه و الأدوات المستعملة فيه، و من بين الأهداف التي جاء بها القانون و الخاصة بإصلاح الجهاز المصرفي ما يلي :

\* تطبيق القانون المصرفي المكمل لسنة 1980 ، و هذا بوضع أجهزة استشارية و رقابية ، مثل المجلس الوطني للقرض\*\*، و لجنة مراقبة البنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض .

\* التفرقة بين البنك المركزي و نشاط القرض من قبل الأجهزة المصرفية.

<sup>1</sup> - طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 196

\* المخطط الوطني للقرض: هو عبارة عن لوحة قيادية يتم إعداده من أجل تحديد المستويات المالية الكلية فهو جزء من الخطة الوطنية للتنمية.

\* تنظيم و تطوير الأسواق المالية والنقدية باعتبارها أجهزة هامة لتوزيع الموارد، و ذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقرض .

\* مراقبة عمليات الصرف و العلاقات مع الخارج .

## 1- مهام البنك المركزي في إطار قانون 1986 :

لقد أدى صدور هذا القانون إلى تحديد مهام البنك المركزي كآآتي :

- المشاركة في إعداد و تطبيق قوانين الصرف و التجارة الخارجية، مما يؤثر على استقرار العملة الصعبة ، و جمع و تسيير احتياطات الصرف المركزي .
- ممارسة حق الإصدار ومراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني بمساعدة الخزينة العمومية .
- تسيير أدوات السياسة النقدية بواسطة تحديد سقف إعادة الخصم و معدل إعادة الخصم للبنوك التجارية.

- القيام لوحده بكل العمليات الخارجية الخاصة بإسترداد الذهب و العملات الأجنبية .

- منح تسبيقات للخرينة.

- تسيير المديونية الخارجية.<sup>1</sup>

## 2- مهام البنوك التجارية في إطار قانون 86-12 :

- تنويع القروض المقدمة للمؤسسة العمومية ( طويلة و قصيرة الأجل)، و ذلك لتمويل استغلالها و استثمارها و صادراتها.

- المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني بالمساهمة في شركات مالية محلية و أجنبية حسب أهداف

المخطط الوطني للتنمية .

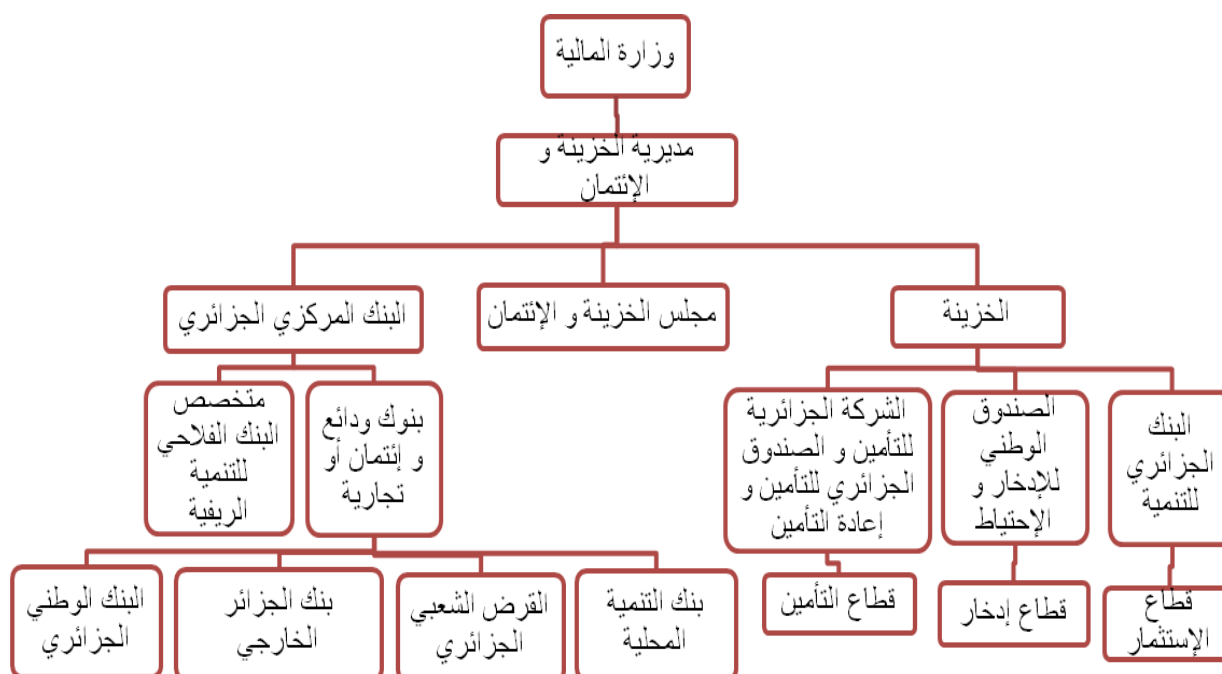
\*\* - المجلس الوطني للقرض : يعمل تحت وصاية وزارة المالية ، و يرأسه عادة محافظ البنك المركزي الجزائري ، و يضم 22 عضوا ، أما دوره يكمن في تقديم الآراء و إعطاء الملاحظات و التوصيات و إجراء الدراسات المرتبطة بمسائل النقد و القرض .

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 196

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من خطر عدم استرداد القرض الذي كان سائدا .
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة قبل الحصول على القروض مع متابعة القروض الممنوحة .
- جمع الموارد من الغير عبر التراب الوطني أو من مصادر خارجية مهما كان شكلها أو مدتها و بالتالي إعطاء فرصة لمؤسسات القرض لتنويع أشكال القرض .<sup>1</sup>

الشكل رقم (01): مخطط النظام المصرفي الجزائري.

<sup>1</sup> - الطاهر الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.



المصدر : شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 76 .

### 3- سليات هذه المرحلة :

- محدودية صلاحيات البنك المركزي.<sup>1</sup>
- سيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل في الأساس من مهام البنوك التجارية .
- شمولية صلاحيات وزير المالية ، و التي وصلت إلى درجة تحديد أسعار الفائدة الموكلة في الأساس إلى البنك المركزي .

<sup>1</sup> - بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، رسالة دكتوراه، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية، 2005-2006، ص 88.

- طبيعة ملكية البنوك التجارية و التي كانت ملكا للدولة حيث كانت مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة.
- ضعف معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار، حيث استقر هذا المعدل عند نسبة 2,75% من سنة 1972 إلى غاية 1986 ،حيث وصل إلى نسبة 5% .
- اقتضت مهمة البنوك التجارية على جمع الموارد و تخصيصها و توجيهها وفق ما ينص عليه المخطط الوطني للقرض و المتضمن ضمن الخطة الوطنية للتنمية ، كان النشاط البنكي في هذه المرحلة مقيدا ضمن المخطط الوطني للتنمية و المخطط الوطني للقرض .

### الفرع الثالث: إصلاحات 1987

أدت ضرورة مراقبة النمو النقدي و توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الأخرى إلى إقامة مخطط وطني للقرض، يسمح للبنك المركزي ابتداء من عام 1987 بتسطير أهداف النمو النقدي، و تجديد آلية ترتكز أساسا على حصص إعادة الخضم لتحقيق هذه الأهداف ، وعلى هذا الأساس أصبح حجم القرض المصرفي الكلي يتحدد لتغطية احتياجات المؤسسة الإنتاجية العمومية في ظل القيود الاقتصادية

### الفرع الرابع : إصلاحات 1988

إن قانون 01-88 الصادر في 12 جانفي 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ، يعتبر قانون معدل و متمم لقانون 12-86 .

ان مضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات ، كما شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مسّ جل القطاعات الاقتصادية و لقد مست المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى و التي كان في عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية و ذلك عبر صدور قانون 01-88 و 06-88 ، و جاء القانون هنا تدعيما للقانون السابق و ليتمشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات، وقد أكد هذان

القانونان على الطابع التجاري للبنوك ، حيث لها القدرة على إبرام العقود بكل استقلالية طبقاً لقوانين التجارة و الأحكام المعمول بها، ويأخذ البنك قانوناً شكل شركة المساهمة ، ترجع ملكيتها للدولة ، و يمكن تلخيص العناصر التي جاء بها الإصلاح فيما يلي :

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي ، أي أن البنوك تخضع لقواعد التجارة و نشاطها ، ويقوم على مبدأ تحقيق الربحية و المرودية .

- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي (كالوصول على السندات ، الأسهم) ، كما يمكنها أن تلجأ للجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل و يمكنها طلب القروض الخارجية .

- أما على المستوى الكلي فإنه تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية .<sup>1</sup> و عليه يمكن القول أن إصلاحات عام 1988 قد أحدثت تغييرات هامة في الجهاز المصرفي بحيث:

- أعطى للبنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية .

- سمح للبنوك بالوصول على قروض متوسطة و طويلة الأجل في الأسواق الداخلية و الخارجية .

- التخلي على مبدأ التوطن البنكي .

- إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.

- إلغاء النظام بالرخصة العامة للاستيراد، و تعويضه بميزانية العملة الصعبة .

- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 195

<sup>2</sup> - بلعوز بن علي، كتوش عاشور ، مرجع سبق ذكره، ص 08 .

### الفرع الخامس : إصلاحات 1989

إلى جانب من هذه التعديلات ، أجريت في شهر ماي 1989 عملية تعديل أسعار الفائدة التي يطبقها البنك المركزي ، كما أدخلت بعض المرونة في هيكل أسعار الفائدة الدائنة و المدينة من قبل البنوك التجارية و أنشأت في جوان 1989 السوق النقدية ، و هكذا شكلت هذه المراحل نقطة انطلاق لبروز قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي على مبدأ فصل دور الوحدات الاقتصادية عن دور الدولة في تمويل تراكم رأسمال ، مكرسة بذلك للانتقال إلى نظام تسيير أكثر ليبرالية ، ومع ذلك فإن بداية الانقطاع لم تحدث إلا مع إصدار قانون 09-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، و يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الاقتصادية بصور ثلاثة نصوص أساسية خلال هذه المرحلة التي مهدت للدخول إلى اقتصاد السوق، وهي :

- قانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام القروض و البنوك .
- قانون 88-16 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات .
- قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض .

و الهدف من هذه القوانين هو إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري بشكل يساعد البنوك و يعيد وظيفتها الأولى وهي الوساطة المالية في الاقتصاد الوطني ، و تعمل كذلك على جمع الموارد الادخارية و تقديم القروض ، و كل هذا تحت إشراف رقابة البنك المركزي الذي استرجع استقلالته.

و يمكن أن نلخص وضعية الجهاز المصرفي خلال الثمانينات فيما يلي :

- ◆ الإصدار المفرط للعملة الوطنية من طرف البنك المركزي في إطار تمويل الخزينة و المؤسسات الاقتصادية بواسطة البنوك التجارية .
- ◆ إثقال العبء المالي للبنوك .

◆ التسيير البيروقراطي و المركزي الإداري للإنتاج الاقتصادي و الادخار .

وكل هذا أدى إلى إفراز مجموعة من السلبيات و التراكمات منذ الاستقلال ، و بذلك فهي تؤثر على فعالية الجهاز المصرفي الذي لم يؤد وظيفته على أتم حال، و أدخل بجميع مسؤولياته ، لذا تطلبت إصلاحات عميقة و جذرية على هذا النظام ، حيث تم إصدار قانون النقد و القرض الذي جاء بتعديلات جديدة .

### المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي

يمكن تلخيص خصائص النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية :

- أنه جهاز مملوك للدولة ملكية عامة .
- يهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقا لسياستها التنموية.
- إنه جهاز قائم على تركيز عدد محدود من البنوك تتولى العمليات المصرفية.
- قائم على التخصص، ويقصد الائتمان القصير و المتوسط ، الائتمان الطويل للتجارة الخارجية .
- جهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني .
- جهاز متقدم بالقياس مع أمثاله في البلدان النامية و حديثة الاستقلال.
- تعاضم دور الخزينة وهيمنتها على النظام المصرفي ، فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي ، كما تتكفل بتوزيع القرض و بذلك همش دور النظام المصرفي و أصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار و توزيع القرض .
- توزيع القرض من طرف البنك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، وهذا ما ولد بعض التراخي في متابعة و مراقبة عملية القرض ، و نتج عن ذلك تراكم ديون البنك على المؤسسات العمومية لذلك أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك و هو التوازن المالي الداخلي للبلاد .

- خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد ، فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، و إنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك ، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير و المقاييس المعمول بها في الأنظمة المصرفية.<sup>1</sup>

- النظام المصرفي هو ذو مستوى واحد .

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري

### 1- على المستوى الاقتصادي:

تبقى نتائج الجهاز الخاص بالبنوك والمؤسسات ضعيفة، حتى و إن كانت تشير إلى تحسين واضح في حسابات استغلال المؤسسات الاقتصادية العمومية.

### 2- على المستوى الصناعي:

تعاني الاستثمارات و إنعاش الجهاز الإنتاجي من صعوبة إيجاد التمويل.

### 3- على المستوى المالي:

لم تسترجع المؤسسات الاقتصادية العمومية قدرات التمويل الذاتي الكافية ، ولم توفر الشروط المواتية لتأهيلها للبورصة ،وقدرتها على الاستقطاب في مجال الشراكة .

### 4- على المستوى الاجتماعي:

أدت إعادة الهيكلة إلى تسريح عدد كبير من العمال، وقد أثقل تمويلها من طرف الخزينة العمومية العجز في الميزانية.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 185

5- على مستوى التسيير:

لا يزال القطاع العمومي الاقتصادي يعاني من غياب ثقافة حقيقية في مجال الترشيد الاقتصادي و المالي، وإضافة لذلك لا تسمح الشروط القانونية و الجزائية المرتبطة بمنصب المسير بتجنيد أفضل الكفاءات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص186

## المبحث الثاني: آليات مواجهة الأزمات المصرفية في بنك التنمية المحلية

قد يواجه البنك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطته ، و أغلبية هذه المخاطر تكون ناتجة عن المحيط الداخلي و الخارجي للبنك:

### المطلب الأول : تعريف ووظائف بنك التنمية المحلية

#### الفرع الأول : تعريف بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية هو احدث البنوك في الجزائر ، وانبثق من القرض الشعبي الجزائري، و قد تأسس بموجب مرسوم رقم 185/85 المؤرخ في : 1983/04/30 برأسمال قدره 7 ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطوالي بولاية تيبازة.

وهو بنك للدولة خاضع للقانون التجاري و يتولى العمليات المألوفة ، و يعتبر بنك الودائع، حيث يقوم بكل عمليات الحسابات الجارية ، توفير ، قروض ، صفقات و خدمات متفرقة ، كما يقوم بتقديم القروض متوسطة الأصل ، قصيرة و طويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي ، بحيث يوجد بنك خاص بهذا القطاع و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR). و يعتبر من اكبر الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يحتوي على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية و يشغل أكثر من 4100 شخص .

ويبلغ رأسمال الاجتماعي للبنك: 15 800 000 000 دج، مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه<sup>1</sup>.

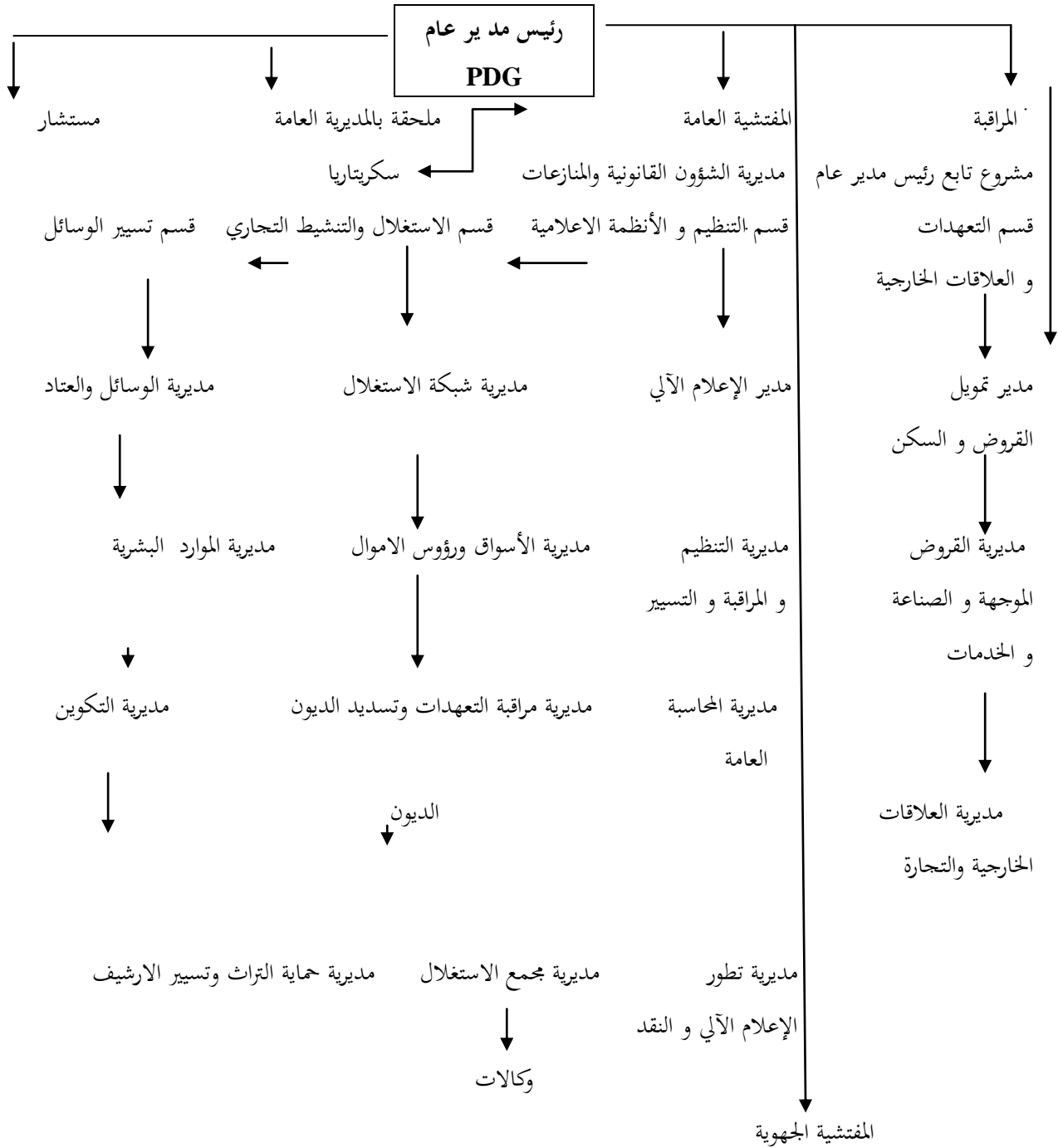
1- بنك التنمية المحلية ، الموقع الالكتروني:

الفرع الثاني: وظائف بنك التنمية المحلية

تتلخص في النقاط التالية :

- القيام بالعمليات المألوفة.
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخطط من طرف الجماعات المحلية .
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تمويل القروض العقارية.

الشكل رقم(2): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية



المصدر: مصلحة بنك التنمية المحلية.

### المطلب الثاني : المخاطر التي تواجه بنك التنمية المحلية

يتعرض بنك التنمية المحلية إلى العديد من المخاطر من أهمها ما يلي :

#### 1- مخاطر السوق : هي الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق بشكل سلبي أي أن

تحرك الأسعار يتجه في غير صالح البنك ، و تقسم مخاطر السوق بالنسبة إلى البنك إلى

عدة أنواع من المخاطر كما يلي :

- تقلبات أسعار الفائدة .

- تقلبات أسعار الصرف.

- تقلبات اسعار الأوراق المالية.

- و يمكن إضافة مخاطر السيولة ضمن مخاطر السوق.

ومخاطر السوق أيضا هي احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقاته، بسبب

عدم قدرته على توفير التمويل اللازم ، و كذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة جانب الموجودات

دون الاضطرار إلى تسيير الموجودات و اللجوء إلى أموال ذات تكلفة عالية .

#### 2- مخاطر التشغيل : هي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات

الداخلية

و الأفراد و النظم، أو تنشأ نتيجة للأحداث و تتضمن المخاطر القانونية .

#### 3- مخاطر الائتمان : هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بالوفاء

بالتزاماته في المواعيد المحددة ،وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنوك

المطلب الثالث: سياسة و كيفية إدارة المخاطر والأزمات لدى بنك التنمية المحلية

الفرع الأول : سياسة إدارة المخاطر لدى بنك التنمية المحلية

لابد من تحديد مستوى المخاطر ، بحيث لا يتعرض البنك نفسه لمخاطر عالية التي تؤدي بدورها مع مرور الوقت إلى أزمات حادة و عنيفة ، بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظا و ثباتا من خلال الصلاحيات و المهام و الحدود و السقف التي يوافق عليها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة إدارة المخاطر ، و يجب على هذه اللجنة في البنك إعداد تقارير دورية عن مستويات التعرض الحالية للمخاطر و أساليب ضبطها ومدى انحراف هذه القيم المرجعية الموجودة و أسباب الاختلاف ، و على اثر ذلك تم تشغيل لجنة إدارة المخاطر و لجنة إدارة الأصول و الخصوم و مديرية إدارة المخاطر .

**1- لجنة إدارة المخاطر :** هي اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس إدارة البنك للإشراف على وظائف إدارة المخاطر في البنك، و تضم هذه اللجنة ثلاث أعضاء مجلس الإدارة، اثنان منهم غير تنفيذيين .

ويعتبر تقرير لجنة إدارة المخاطر ، سياسة للإدارة المتكاملة للمخاطر ، و إستراتيجيتها التي تشمل تعرض البنك لمختلف المخاطر و من أهم مسؤوليات اللجنة :

- المراجعة و إقرار السياسات و المبادئ الإرشادية المتعلقة بتحديد كل فئات المخاطر الرئيسية و قياسها و مراقبتها و ضبطها المقترحة من قبل مدير المخاطر للبنك ، و التأكيد بالتزام بحدود المخاطر للأنشطة الحالية و الجديدة .

- ضمان أن تكون الموارد المخصصة لإدارة المخاطر كافية .

- مراقبة حدود المخاطر و قبولها .

- ضمان قوة النماذج المالية و فعالية كل الأنظمة المستخدمة .

**2- لجنة الأصول و الخصوم :** هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة العليا تتولى مسؤولية الإشراف على الأصول و الخصوم و إدارتهما ، وتأثير مخاطر السوق و مخاطر السيولة على البنك و تتألف من :

- نائب المدير العام

- المدير المالي

- مدير مديرية التسليف

- مدير إدارة المخاطر

- مدير الفرع

وتمثل مسؤولية اللجنة مايلي:

- مراقبة هيكله و تركيبة اصول البنك وخصومه، و البت في تسعير جميع منتجاتها .
- وضع رؤية البنك لسعر الفائدة و إقرار إستراتيجية العمل المستقبلية.
- التحليل التفصيلي للأصول و الخصوم من اجل تقييم بنية الميزانية العامة، ووضع المخاطر في البنك
- مراجعة نسبة السيولة و الأرصدة لدى البنك المركزي.
- مراجعة الودائع المربوطة لدى البنوك الخارجية و مراجعة تصنيف هذه البنوك.

### **3- مديرية إدارة المخاطر:**

- يجب أن تكون مديرية إدارة المخاطر مستقلة و تتبع إلى مجلس إدارة البنك ،وتقوم المديرية بتزويد مجلس الإدارة عن طريق لجنة إدارة المخاطر بتقارير دورية تمكنه من الاطلاع على حجم المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك و كيفية إدارتها من أهم هذه التقارير على سبيل المثال .
- تقرير يبين دراسة عن محفظة القروض حسب القطاعات يبين التركزات في المحفظة " نصف سنوي "

- تقرير يبين نسبة السيولة اليومية لكافة العملات الوطنية و العملات الأجنبية خلال أيام الشهر " شهري " .
- تقرير يبين تركيزات المخاطر المصرفية و التجاوزات على الحد الأقصى المسموح به للتسهيلات و التمويلات في حالة وجودها " شهري " .
- تقارير طارئة مرتبطة بحدث معين .
- تتضمن مديرية إدارة المخاطر أقساما مسئولة عن مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل و السيولة ، ويقع على عاتق هذه المديرية مسؤولية المتابعة اليومية لمجمل الأعمال و الأنشطة ، و التأكيد من مدى التقيد بالسوق و المستويات المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر و ضبط تجاوزات متابعتها بشكل فوري مع الإدارة العليا .

### الفرع الثاني : كيفية إدارة المخاطر لبنك التنمية المحلية

يتم وضع إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية : تحديد الهدف ، تحديد الخطر ، تقييم الخطر ، تحديد البدائل و اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر .

**1- تحديد الهدف :** تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما يود البنك أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاصة بدقة ، و ذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر الخاصة و لذلك يلزم وضع خطة دقيقة ، و هناك العديد من الأهداف المحتملة لوظيفة إدارة المخاطر ، و تشمل أساسا الحفاظ على بقاء البنك ، و تقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر عدم التسديد ، و في العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة ، ولذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة و غير مستقلة .

**2- التعرف على المخاطر :** من الواضح انه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه البنك ، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها ،

و من الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي يتعرض لها البنك ، لان اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة ، حيث يكون بعضها واضحا في الحين إن البعض الآخر يمكن أن يتم تجاهله .

توجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر و من أهمها: السجلات الداخلية للبنك ، وتحليل القوائم المالية ..... الخ ، و أفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو الدمج ، و ذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر و هنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في البنك .

**3- تقييم المخاطر :** بعد أن يتم التعرف على المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها و يتضمن ذلك قياس حجم الخسائر المصرفية المحتملة و احتمال حدوث تلك الخسارة ، ثم يتم بناءً على ذلك ترتيب أولويات العمل و عادة ما تصنف المخاطر إلى ثلاث مجموعات :

- الأخطار الكبيرة : و تشمل الأخطار التي قد تؤدي إلى الإفلاس .

- الأخطار المتوسطة : و تشمل الأخطار التي تؤدي إلى الإفلاس .

- الأخطار القليلة : و تشمل الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها بسهولة من رأس المال.

**4- دراسة البدائل و اختيار أسلوب التعامل مع المخاطر:** تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع ظل المخاطر، و تمثل هذه المرحلة مشكلة من اتخاذ القرار ،وبعبارة أخرى تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل المخاطر .

و عند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطر معينة ، يجب على مدير المخاطر الأخذ بعين الاعتبار مدى أولوية المخاطر ، ثم يتم إجراء تقييم للأعوان و التكاليف المرتبطة

بكل منهج ، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة و بالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في البنك.

**5- تنفيذ القرار :** في هذه المرحلة يتم وضع البديل المقرر موضوع التنفيذ ، ويجب وجود تكامل بين جميع إدارت البنك، و ذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

**6- التقييم و المراجعة :** إن هذه العملية مهمة جداً لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر ، ويجب إدراجها في البرنامج لسببين :

- إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ ، فالتغيير مستمر، حيث تظهر مخاطر جديدة، وتختفي مخاطر قديمة ، و لذلك التقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة في هذا العام
- إن الأخطار ترتكب أحيانا، ويسمح إجراء تقييم و مراجعة لبرنامج إدارة المخاطر، لمديري المخاطر بمراجعة القرارات و استكشاف الأخطاء و تصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف و تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في البنك أو في بعض البنوك .

### المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية على البنوك الجزائرية

يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية ، فالبنوك الجزائرية هي بنوك التجزئة و أن القروض المقدمة للأفراد لا تشمل إلا نسبة محدودو لا تتعدى 10 % من حافظة البنوك الجزائرية ، وهي بنوك في اغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة ، من ناحية ثانية عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل .

و من جهة أخرى نجد انه جراء كبيرا من الكتلة النقدية للجزائر تدور في قنوات الاقتصاد الغير الرسمي و لا تدخل البنوك ، و بالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية ، هذا و بالنسبة لبورصة الجزائر فان

وضعها الحالي لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية، و من ثم فمن هذا الجانب لا يمكن للازمة المالية العالمية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري .

و لا يتوقف الأمر عند هذا المستوى بل نجد أن توظيف الجزائر لنسبة معتبرة من احتياطات صرفها للخزينة الأمريكية و بعض البنوك العالمية من شأنها أن تؤثر على قيمة هذه الأموال و هذا بالنظر إلى تقلب قيمة الدولار الأمريكي و معدل التضخم الذي يعيشه معدل الاقتصاد الأمريكي و اقتصاديات البلدان الغربية بصورة عامة، إلا أن عدم ارتباط النظام المالي الجزائري بالنظام المالي الدولي ، و هو ما يظهر خلال غياب سوق ما بين البنوك ، و في ظل إتباع تشريع صارم في مجال سعر الصرف جعل هذا النظام في مأمن التقلبات المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية فالحسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك و صناديق الاستثمار وكذلك القطاع الخاص الذين يتعاملون مع السوق الأمريكية و مع كل الأسواق التي لحقتها أضرار أزمة الرهون العقارية تبقى غير مهمة .

لقد بقيت الآثار السلبية للازمة المالية العالمية على البنوك الجزائرية محدودة نسبيا بفعل توفر الجزائر على احتياطي الصرف إضافة إلى توفر صندوق الضبط على موارد مالية معتبرة ، كل هذا في وقت تقدمت فيه الديون الخارجية الجزائرية تأتي احتياطات الصرف الدولية من إيرادات الصادرات المختلفة إلى جانب القروض المحصلة من الخارج و التي تسمح بمواجهة الصدمات الخارجية و ضمان مديني البلد ، و كذا الحث على الاستثمار داخل البلد

و حماية العملة المحلية و تمويل عجز ميزان المدفوعات و هي تستعمل في تمويل التنمية الداخلية . إن بإمكان الجزائر مواجهة الأزمة المالية بفضل إتباع البنك الجزائري لإستراتيجية تنوع عملات التوظيف من بين أهم العملات الصعبة ، و على هذا الصعيد قام بنك الجزائر بتنوع العملات التي تقوم بتوظيف أموالها فيها و الحذر من تسييز احتياطات الصرف، و هو ما يسمح للجزائر بمواجهة

التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية ، كما عملت الجزائر بمضاعفة أموالها المودعة في أصول غير معرضة للمخاطر .

## خلاصة:

من خلال دراستنا الميدانية للأخطار البنكية التي يتعرض لها بنك التنمية المحلية أدركنا الأهمية البالغة التي يوليها البنك لهذه الأخطار ، حيث عمل البنك على وضع سياسة للإدارة المخاطر المصرفية من خلال العمل على خفضها و تقليلها،و هذا بوضع و تسخير القوانين و التشريعات و تبني القوانين الدولية من خلال مواجهة الأزمات المالية والمصرفية.

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد ، فالجهاز المصرفي له روابط مع فروع النشاط الاقتصادي و الخدمات المتنوعة التي تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية. تشهد السنوات الأخيرة تطورات في مجال العمل المصرفي ، و ذلك بالقيام بإصلاحات تتماشى مع المحيط الاقتصادي ، و لقد أدى الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية إلى تزايد الأزمات و تأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى نتيجة انتقال العدوى إليها، و تعود المخاطر الناتجة عن الائتمان إلى سوء الإدارة ، حيث يعتبر من أهم أسباب تعثر البنوك.

وفي هذا الصدد بدأت المصارف مؤخرا في انتهاج سياسات وإجراءات وقائية لتجنب الأزمات واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها البنوك، و العمل على استخلاص الدروس المستفادة من الأزمات المالية و إيجاد طرق عمل جديدة رقابية تهدف إلى تعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي و رفع أدائه يضمن مواجهة الأزمات. ولقد توصلنا خلال هذه الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

### نتائج الدراسة :

- تطور الخدمات المصرفية كان لها دور كبير في ظهور مخاطر و أزمات جديدة أوجب تطوير مختلف السياسات لتجنبها أو التقليل منها .
- التطور المتزايد و العولمة المالية كان لهما دور رئيسي في نشوب الأزمات المصرفية .
- تنشأ الديون المصرفية المتعثرة نتيجة عدم متابعتها بدقة من قبل المصرف و بمرور الوقت قد تؤدي إلى أزمات مالية خانقة.

### التوصيات :

- بناء على النتائج المتوصل إليها ثم وضع التوصيات التالية:
- العمل على استخدام مؤشرات التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية .
- ينبغي على المصارف توفير نظام جيد للاتصال لجمع المعلومات الدقيقة في الوقت الملائم و تحليلها ، لاتخاذ قرارات سليمة ، ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرفي.

- دراسة الأزمات المصرفية التي حدثت بالدول الناشئة، و استخلاص الدروس المستفاد منها، والعمل على تلافي الأخطاء التي حدثت قبل وقوع الأزمة.
- العمل على إيجاد طرق جديدة و معايير رقابية متطورة، تهدف إلى تعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي و رفع أدائه بما يضمن مواجهة للأزمات.
- العمل على توفير المؤشرات لقياس التقلبات في كل من أسعار الفائدة و الصرف.
- معالجة أوضاع البنوك الفاشلة و البنوك المتعثرة .

- 1- إبراهيم عبد العزيز النجار " الأزمات و الكوارث " مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي ، مركز القرار للاستثمارات القاهرة ، الطبعة 3، 2004 .
- 2- انس البكري ، وليد صافي ، الأسواق المالية و الدولية ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان دون طبعة ، 2009 .
- 3- البدوي عبد الحافظ " إدارة الأسواق المالية " نظر معاصرة توزيع دار الفكر العربي القاهرة ، دون طبعة ، 1999 .
- 4- حماد طارق عبد العال " إدارة المخاطر " الدار الجامعية الإسكندرية ، دون طبعة ، 2007 .
- 5- دريد كامل أبل شبيب إدارة البنوك " دار المنهج للنشر و التوزيع و الطباعة "، القاهرة ، دون طبعة 1999.
- 6- سمير الخطيب " قياس إدارة المخاطر البنوك " المعارف ، الإسكندرية ، دون طبعة ، 2005 .
- السيد عليوة " إدارة الأزمات و الكوارث " مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي ، مركز القرار للاستثمارات القاهرة ، الطبعة 3، 2004 .
- 7- عبد المطلب عبد الحميد " الديون المصرفية و الأزمة المالية المصرفية العالمية " الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، دون طبعة ، 2010 .
- 8- عبد النبي إسماعيل الطوفي " التنبؤ المكرر للازمات المالية باستعمال المؤشرات المالية " جامعة أسيوط ، مصر ، دون طبعة ، دون سنة .
- 9- فؤاد حمدي " محددات إدارة الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية " اقتصادي و مالي أكاديمي متخصص في العلوم و مستشار و محافظ لسلطة النقد الفلسطينية ، اتحاد المصارف العربية ، د الطبعة 2010 .
- 10- محمد عبد الفتاح الصيرفي " إدارة البنوك " دار المنهج للنشر و التوزيع ، طبعة الأولى ، دار التوزيع ، دون سنة .

11- محمد عبد الوهاب العزاوي و الخبير المالي عبد السلام محمد الخميس " الأزمة المالية " مكتبة الجامعة  
الشارقة للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010.

12- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر طبعة الثانية ، 2003 .

### المجلات والدوريات:

1- الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية " تطوير مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها مجلة الدراسات  
المالية و المصرفية ، العدد 3 ، الفاتح سبتمبر ، 2000

2- هيكل عجمي " الأزمات المالية مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ في البلدان المختارة " مجلة جامعة  
دمشق ، العدد الأول ، المجلد 19 ، 2003 .

### المؤتمرات العلمية :

1- بلعزوز بن علي ، مداني احمد ، التصنيف بين مسبب لازمة المالية و البحث عن مخرج لها دراسة وضعية و  
شرعية المؤتمر الدولي حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، كلية العلوم الإدارة بالكويت  
، 2010 .

2- عبد الله بلوناس ، حاج موسى تسيمة " دور معايير كفاية رأسمال في إدارة المخاطر المصرفية " جامعة احمد  
بوقرة - بومرداس - مداخلة ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، آفاق و تحديات ،  
24 ، 25 نوفمبر 2008 ، شلف

### الرسائل و الاطروحات:

1- أيمن عمر عبد السلام العزاوي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير " الأزمة العالمية  
و أثرها على الأسواق العمل العربي، كلية العلوم الاقتصادية ، العراق ، دفعة 2011 .

2- ابن عبد الله ، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بإشارة إلى الجزائر ، تخصص  
مالية ومحاسبة ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة شلف ، دفعة 2002 .

3- بريش عبد القادر التحرير المصرفي متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية  
رسالة دكتوراه ، فرع نقود ومالية جامعة الجزائر ، دفعة 2005، 2006 .

## قائمة المراجع

4- فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة سكيكدة ، دفعة 2012.

5- محمد الهاشمي حجاج، اثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة العلوم الاقتصادية قاصدي مرياح، ورقلة ، دفعة 2012 .

### القوانين و الأوامر:

1- التقرير العربي الموحد أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2008 .

2- البنك المركزي اليمني ، تطورات الميزانية المجمعة للبنوك خلال عام 2009 .

3- مجلس الغرف ، التجارة السعودية ، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد السعودي ، أكتوبر 2008.

### مواقع الانترنت :

1- بلقاسم، الأزمات المصرفية و خصائصها و مؤشرات قياسها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الموقع الالكتروني :

[http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22\\_C32-3.pdf](http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32-3.pdf)

تاريخ الاطلاع : 2016/04/15 .

2- الأزمات المصرفية ، الموقع الالكتروني :

[old.univ-guelma.dz/faculte-droit-sp/ar/droit/mem68.pdf](http://old.univ-guelma.dz/faculte-droit-sp/ar/droit/mem68.pdf)

تاريخ الاطلاع : 2016/03/27 .

3- محمد بدير ، الأزمة المالية غير مباشرة على البنوك الإسلامية ، الموقع الالكتروني

<http://www.al-jazirah.com>

تاريخ الاطلاع 2016/04/05 .